

آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة
(2011-2005)

خليل إسماعيل إبراهيم
مركز بحوث السوق وحماية المستهلك
جامعة بغداد

الخلاصة

للنفقات العامة آثار عديدة في مختلف الأوجه السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان والعراق واحد منها, إذ يمكن لهذه النفقات المساهمة الفاعلة في إحداث التغيرات المطلوبة إذا ما تم توظيفها بشكل يعود على المجتمع والاقتصاد بالفوائد المتوخاة, وهذا البحث يحاول بيان أثر النفقات العامة في المستوى العام للأسعار في العراق إذ وكما اتضح من البحث هناك آثار متبادلة بين هذين المتغيرين مما يستوجب أن تعطى الاهتمام المناسب لأجل الوصول إلى الغايات المنشودة من زيادة النفقات العامة وتفادي أو تقليل حصول انعكاسات ضارة اخذين بعين الاعتبار أن النفقات العامة تبدو وكأنها سلاح ذو حدين تفيد إذا ما استخدمت في الأوجه والمقادير المناسبة إلا أنها قد تعطي نتائج ضارة إذا ما أسي استخدامها.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، مستويات الاسعار، المجتمع، الاقتصاد.

The development effects of the public Expenditure on price level (2005-2011).

Khalil Ismail Ibrahim
Market research and consumer protection

Abstract

For public expenditures several effects in various purposes, political, social and economical in all countries, Iraq one them it is possible for these expenditures to be contribute in desired changes if they could be employed by a way& coming back with advantage aims for society and economics.

This research try to clarified the effect of public expenditures at a general level of price in Iraq, then it be clear by the research there was alternate effects between the two variable so it must give an appropriate interest to reach the particular requested aims from increase public expenditures size and avoid or decrease harmful reflections to take into consideration that public expenditures seems as weapon with two borders so it is useful when employ in appropriate fronts and quantities but it perhaps give disadvantage results when it employ in a bad way.

Key words: Public expenditures, Price level, Society, Economics.

المقدمة

هناك شكوى دائمة من قلة التخصيصات المالية ضمن الموازنة العامة إذ أنه لا تجد جهة حكومية لا تشكو من قلة التخصيصات المالية، هذا مع أن الموازنة العامة في كل سنة هي من الضخامة بحيث أنها تفوق موازنات العديد من الدول مجتمعة كما أن هناك شكوى من تزايد مستويات الأسعار إذ أن المستوى العام للأسعار هو أحد المتغيرات الاقتصادية التي تستحوذ على نصيب كبير من اهتمام الأفراد، والمنظمات والدول على حد سواء ذلك لأنه أي المستوى العام للأسعار يشير إلى جملة متغيرات أخرى ذات تأثير واضح فيه، ومن هذه المتغيرات يمكن الإشارة إلى:

1. مستوى الناتج القومي الصافي.
2. وجود أو عدم وجود تخطيط أو برمجة على المستوى الكلي.
3. وجود مؤسسة تشريعية كفوءة وفاعلة.
4. مستوى وكفاءة النشاط الحكومي (طبيعة الإيرادات والمصروفات) (ومن ضمنه نشاط البنك المركزي).

والواقع أن هذه المتغيرات تتفاعل فيما بينها مما يفضي في نهاية الأمر إلى آثار واضحة في المستوى العام للأسعار.

مشكلة البحث

ضخامة النفقات العامة في ظل ضعف الرقابة على حسن استخدامها مما ينتج عنه آثار سلبية من أهمها تزايد المستوى العام للأسعار.

فرضية البحث

إن زيادة النفقات العامة ترافقت مع ارتفاع المستوى العام للأسعار.

هدف البحث

تتبع تطورات النفقات العامة خلال مدة البحث وعلاقة تلك التطورات بالتطورات التي تحصل في المستوى العام للأسعار.

هيكلة البحث

قسم البحث على محاور ثلاثة هي:

المحور الأول: العوامل المؤثرة في النفقات العامة وهو إطار نظري.

المحور الثاني: تطورات النفقات العامة في العراق خلال المدة (2005-2011).

المحور الثالث: العلاقة بين النفقات العامة والمستوى العام للأسعار.
كما تضمن البحث الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول

العوامل المؤثرة في النفقات العامة – إطار نظري:

إذا نظرنا إلى النفقة العامة على أنها (الأموال الإقتصادية الصادرة من الهيئات العامة إشباعاً للحاجات العامة) (5) نجد أن النفقات العامة قد شغلت بال المفكرين والمحللين الإقتصاديين والسياسيين منذ مدة طويلة، فقد ربطت النظرية التقليدية بين حجم الدخل القومي وبين حجم النفقات العامة إذ حدد كتابها نسبة معينة من الدخل القومي بوصفها نفقات عامة إذ إقترح بعضهم نسبة 15% من الدخل القومي كنفقات عامة في حين اقترح آخرون 16% بينما يرى فريق آخر أنّ النسبة يجب أن لا تزيد على 25% كحد أقصى (5).

وهناك من يرى أنّ النظرية التقليدية منطقية في موقفها تجاه النفقات العامة وذلك لأنها تقترض أنّ الإنفاق العام ذو طبيعة استهلاكية لهذا يجب أن يحدد في أضيق نطاق ممكن (المصدر السابق نفسه).

والنظرية التقليدية تقترض حيادية أو ثبات النفقات العامة (Sound finance) إذ أنها تنظر إلى المالية العامة (Public finance) والسياسة المالية (Fiscal policy) نظرة حيادية، فالموازنة الحكومية ينبغي أن تكون دائماً متوازنة ما عدا فترة الحرب (10) بيد أن حيادية أو ثبات المالية العامة قد أخذ بالتغير أثناء عشرينيات القرن الماضي في أوروبا وأثناء الثلاثينيات في الولايات المتحدة الأمريكية (10)

حيث واجهت الإقتصاديات العالمية الكساد الكبير الذي لم تجد مهرباً منه وذلك استجابة لمساهمة كبار الإقتصاديين مثل (A. C. Pigou) و (F. Knight) و (J.M.Keynes) الذين بدأوا بالتساؤل حول مبادئ المالية الحيادية وفيما إذا يمكن الخروج من الكساد الكبير إذا ظل الاعتقاد سائداً بوجود الاستمرار بحيادية المالية العامة.

إنَّ المالية العامة والسياسة المالية بدأت بالتغير الواضح في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي بعد إن أخذت مساهمة (J.M. Keynes) في النظرية العامة تفعل فعلها في المناهج الاقتصادية وربما كان لمتطلبات إعادة أعمار البلدان التي أصابها الخراب أثناء الحرب العالمية الثانية الأثر الأكبر في ذلك.

على الرغم من أهمية التأكيد على ضرورة أن تكون هناك صلة واضحة بين حجم الدخل القومي وحجم النفقات العامة، إلا أنَّ ذلك يجب أن لا يكون ذا صفة جامدة ويغفل أهمية النفقات العامة في الاقتصاد الوطني وأهمية ذلك في إحداث التغيرات والتوازنات المطلوبة.

هناك عوامل عديدة تحدد حجم النفقات العامة، وهذه العوامل هي(5):

أ- دور الدولة:

فكما أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يختلف من دولة لأخرى فذلك يختلف حجم النفقات العامة، إذ انه وطبقاً للنظرية التقليدية فان دور الدولة ينبغي أن يكون محدوداً لا يتجاوز الوظائف التقليدية التي ينبغي أن تضطلع بها. لهذا فان حجم النفقات العامة يكون والحالة هذه محدوداً بما يتناسب والإنفاق على الوظائف التقليدية، وبعد أن توسع دور الدولة مع نشأة المذاهب التدخلية فقد توسع حجم النفقات العامة لكي يمكن تغطية المهام الجديدة التي ينبغي على الدولة القيام بها.

ب- الإيرادات العامة:

على الرغم من وجود قدرة سيادية لدى جميع الدول مما يمكنها من جمع الإيرادات المالية اللازمة والتي قد تغطي النفقات العامة إلا أنَّ تلك القدرة ليست مطلقة وإنما هي قدرة نسبية تحكمها الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلي تسود في تلك الدولة مما يجعل قدرتها أحياناً ليست بالمستوى الذي يمكنها من جمع الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة، لذا تصبح الدولة في مثل هذه الحالات مضطرة لإعادة النظر في النفقات العامة ومحاولة تخفيضها بما ينسجم وقدرة الدولة على تحصيل الإيرادات المالية.

ج- حالة النشاط الاقتصادي:

حالة النشاط الاقتصادي أثر كبير في تحديد حجم النفقات العامة ذلك لأن تحديد حجم النفقات العامة ليس أمراً اعتباطياً وإنما يتحدد على ضوء حالة النشاط الاقتصادي التي تسود البلد، وبذلك فإن الدولة المعنية تتعامل مع النفقات العامة تعاملًا مرناً يأخذ بنظر الاعتبار مقتضيات النشاط الاقتصادي، فعندما تكون هناك حالة من الركود الاقتصادي يتعين على الدولة في مثل هذه الحالة العمل على زيادة حجم النفقات العامة وأن تختار القنوات التي من شأنها زيادة حجم النفقات العامة ورفع مستوى الطلب الكلي الفعال وقد فعلت ذلك بعض الدول الكبرى ففي سنة 1960 عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض الضرائب لأجل زيادة النمو الاقتصادي (9) وقد نهجت سائر الدول الأخرى السياسة المالية لأجل المساعدة على التعايش مع الكساد أو التضخم وعلى سبيل المثال اليابان قامت بتبني سلسلة من سياسات الإنفاق الحكومية التي تم تصميمها لأجل زيادة الطلب الكلي وانتشال اقتصادها من التراجع الكبير (Major recession) في النشاط الاقتصادي(9).

بيد أن الأثر النهائي لحجم النفقات العامة لا يتأثر بكمية النفقات العامة فحسب وإنما هناك عاملان رئيسان يتركان بصماتهما على حجم النفقات العامة هما: (11)

- أثر مضاعف الإستثمار **The investment multiplier effect**:

فكلما كان المضاعف كبيراً كلما كان للزيادة في النفقات العامة أثرها الواضح في النشاط الاقتصادي، بيد أنه من المناسب الإشارة إلى أنّ المضاعف نفسه إنما يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك (The marginal propensity to consume (MPC) فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيراً كلما ارتفع حجم المضاعف والعكس صحيح.(11)

- أثر التزاحم الخارجي **The Crowding-Out effect**:

وفي الضد من أثر المضاعف الذي يعمل على ارتفاع أثر النفقات على مجمل المتغيرات الاقتصادية ومنها الاستثمار إذ إن زيادة النفقات من شأنها زيادة الطلب الفعال ومن ثمّ ارتفاع الاستثمارات، إلا أنّ التوسع في الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود مما يرفع سعر الفائدة وهو ما يمكن تسميته بأثر التزاحم الخارجي الذي من شأنه تقليل الأثر النهائي للنفقات العامة.(11)

لذا فإن الأثر النهائي للنفقات العامة إنما يعتمد على تفاعل كل من المضاعف والتزاحم الخارجي فكلما كان هناك توافق بينهما والذي يمكن تحقيقه من خلال انسجام

السياسيتين المالية والنقدية والعمل على توحيد أهدافهما كلما كان الأثر النهائي للنفقات العامة كبيراً وعلى العكس من ذلك في حالة وجود تناقض في توجهات كل من هاتين السياستين كلما كان يتوقع أن يكون أثر النفقات العامة قليلاً في النشاط الاقتصادي.

د- تغير قيمة النقود:

من العوامل المهمة التي تؤثر في حجم النفقات العامة هي التغيرات التي تحصل في قيمة النقود، إذ إن حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي انخفاض قيمة النقود يدفع الحكومات إلى زيادة حجم النفقات العامة لأجل الإيفاء بتقديم الخدمات العامة التي يتعين عليها الاضطلاع بها، وإذا لم يتم زيادة حجم النفقات العامة في حالة حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار سوف تعجز الحكومة عن تقديم الحجم نفسه من الخدمات العامة.

و- الفساد المالي والإداري (3):

إذا كان الفساد المالي والإداري هو حالة عامة قد تلاحظ في جميع البلدان إلا أنه مما لا شك فيه أن حالة البلدان المتخلفة توفر بيئة خصبة لانتشار الفساد الإداري والمالي إذ إنه وبسبب سيطرة الدولة على الكثير من المشاريع واتساع حجم القطاع العام فإنه غالباً ما توفر مشاريع الاستثمار العام الفرص السانحة التي تتيح لمسؤولي الحكومة الحصول على الرشاوى لذا فإن بعض موظفي الحكومة يعملون على دعم إقامة أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية في القطاع العام إذ إن ذلك يمكنهم من الاستفادة المباشرة من حالة العقود والعطاء آت ومن شأن ذلك إحداث المزيد من العجز.

المحور الثاني

تطورات النفقات العامة في العراق خلال المدة (2005-2011):

إن تتبع مجريات النفقات العامة كما توضحها الأرقام الخاصة بهذه النفقات في الموازنات العامة في العراق خلال المدة (2005-2011) توضح أن هناك اتجاه متصاعد للنفقات العامة وهو يتفق والتحليلات النظرية لاتجاه حجم النفقات العامة إذ تشير تلك التحليلات إلى أن حجم النفقات العامة يميل نحو التصاعد في جميع الدول وقد كانت نتائج تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة إلى المتدخلة فالمنتجة) وتوسع نشاطاتها المختلفة في زيادة مطردة في حجم وتنوع النفقات العامة إلى درجة أن هذا الأمر يعد ظاهرة عامة طويلة

الأجل انتشرت في مختلف الدول على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة. (1).

لم تقتصر هذه الظاهرة على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة على أساس الأسعار الجارية أو الثابتة وإنما على زيادة مستمرة في نسبة هذه النفقات العامة من الدخل القومي (المصدر السابق).

وهناك العديد من الأسباب التي تفسر هذه الظاهرة، من أهمها: (7)

1. تركيب النفقات العامة.
2. الزيادة في عدد السكان.
3. اتجاه الدخل القومي في معظم الأقطار إلى الزيادة ومن ثم زيادة النفقات العامة كنسبة من هذا الدخل.
4. التغيرات في مستوى الأسعار.

وبالعودة إلى الموازنات العامة في العراق خلال المدة (2005-2011) يتضح أن هناك زيادة مضطربة في حجم النفقات العامة يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

جدول (1) إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة ومعدل تغيراتها السنوية.

السنة	إجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار)	معدل تغير الإيرادات العامة (%)	إجمالي النفقات العامة (مليون دينار)	معدل تغير النفقات العامة (%)
2005	28958608	-	35981168	-
2006	45392304	56.7	50963161.4	41.6
2007	42064530.3	-7.3	51727468	1.5
2008	50775081.2	20.7	59861973.5	15.7
2009	50408215.8	-0.72	69165523.8	15.5
2010	61735312.5	22.5	84657467,-	22.4
2011	80934790.5	31.1	96662766.7	14.2

المصدر: قوانين الموازنة الفيدرالية للعراق للسنوات (2005-2011) المنشورة في الوقائع العراقية ضمن الأعداد:

3996	17 آذار 2005م
4016	2 شباط 2006م
4036	12 آذار 2007م
4067	13 آذار 2008م
4117	13 نيسان 2009م

4145 22 شباط 2010م

4180 14 آذار 2011م

من (الجدول 1،) يتضح أنّ إجمالي النفقات العامة في تزايد مستمر خلال مدة البحث وقد كان أقل معدل نمو في سنة 2007 إذ كان المعدل 1.5% وأما أعلى معدل نمو فقد كان في عام 2006 وكان بمعدل 41.6% إذا ما حاولنا تفسير جنوح النفقات العامة نحو التزايد المستمر وذلك بالارتباط مع الأسباب التي يقدمها الاقتصاديون والتي ذكرت آنفاً (7) يتضح أن جميع الأسباب المذكورة تتسجم مع زيادة النفقات العامة إذ:

- هناك تعدد في العوامل التي تتطلب المزيد من الإنفاق (تركيب النفقات العامة) بسبب تداخل عوامل كثيرة منها ما يتعلق بتوافر أسباب الأمن، ومنها ما يتعلق بالمهمات الاجتماعية وكذلك الإنفاق على البنى التحتية على الرغم مما يثار عن النتائج الفعلية لآثار الإنفاق على تلك الأوجه.

- كما أن هناك زيادة سكانية إذ أن معدل نمو السكان لا يقل عن 3% سنوياً (2) وهذه الزيادة تستلزم قيام الحكومة بتوسيع حجم النفقات العامة بهدف تغطية خدمات عامة في مختلف النواحي.

- من جهة أخرى فان موارد البلد في تزايد مستمر لاسيما بعد حصول التغيير السياسي عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية عنه والسماح له بزيادة صادراته من النفط مما جعل في الإمكان الحصول على إيرادات أكثر مما هو عليه قبل التغيير السياسي عام 2003 لاسيما وان العراق كان يخضع لإجراءات النفط مقابل الغذاء والدواء والتي كانت تسمح بتصدير كمية قليلة من النفط لغرض تغطية إستيراداته من الغذاء والدواء.

- وأما العامل الآخر الذي دفع إلى زيادة النفقات العامة فهو التغييرات في مستوى الأسعار إذ يتضح أن مستويات الأسعار لاسيما في بداية مدة البحث آخذة بالارتفاع مما يعني انخفاض قيمة النقود وهو من الأسباب التي تدفع إلى زيادة حجم النفقات العامة، والجدول الآتي يوضح تغيرات مستويات الأسعار.

جدول (2): يبين تطورات مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011).

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=1993	معدل التضخم السنوي (%)
2005	.12073	37
2006	18500.8	53.2
2007	24205.5	30.8
2008	24851.3	2.7
2009	24155.1	(2.9)
2010	(*) 29614.2	18.4
2011	38528,-	23.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء السنوات (2005-2007) العراق: أرقام ومؤشرات 2008 ص¹⁴ السنوات (2008-2009) العراق: أرقام ومؤشرات 2009 ص¹⁹.

(*) تم التوصل إلى الرقمين القياسيين لأسعار المستهلك للسنتين (2010) و (2011) لسنة الأساس 1993 وذلك بتحويل الرقمين القياسيين لأسعار المستهلك بسنة الأساس 2007 للسنتين (2010) و (2011) وهما (122.6) و (130.1) لاحظ الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الأرقام القياسية/ تموز 2011 (جدول، 1) وذلك حسب الطريقة الآتية:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة 2009 بسنة الأساس 1993 × الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة (2010) بسنة الأساس 2007 ثم القسمة على 100 أي:

$$29614.2 = \frac{122.6 \times 24155.1}{100}$$

وهكذا سنة 2011

المحور الثالث

العلاقة بين النفقات العامة والمستوى العام للأسعار:

من حيث المبدأ تتأثر النفقات العامة بتغيرات المستوى العام للأسعار إذ أن ارتفاع هذا المستوى يعني انخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبلغ النفقات العامة لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها وفي حالة عدم زيادة حجم النفقات العامة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها.

كما يمكن النظر إلى النفقات العامة بوصفها إحدى المؤثرات المهمة في المستوى العام للأسعار إذ إن زيادة النفقات العامة تعني زيادة الكتلة النقدية في التداول، ويمكن توضيح هذه العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار من خلال معادلة التبادل وكما يأتي:

$$ن = س \cdot م \cdot ت$$

$$ن = \text{كمية النقود}$$

$$س = \text{سرعة التداول (متوسط سرعة التداول للوحدات النقدية خلال مدة زمنية معينة).}$$

$$م = \text{المستوى العام للأسعار.}$$

$$ت = \text{كمية المعاملات.}$$

وإذا ما حاولنا أن نلقي نظرة عامة على الأبواب التي توزع عليها النفقات العامة في الموازنة العامة لعام 2011 لوجدنا أن هناك (63) جهة (وزارة أو دائرة) تستلم تلك النفقات هذا إضافة إلى إقليم كردستان، هذه الجهات تستلم ما مجموعه (96.662.766.2) مليون دينار ولا شك أن غالبية هذه الوزارات والدوائر هي دوائر خدمية غير منتجة مما يعني أن الكتلة النقدية في ارتفاع مستمر إذ إن جدول الإيرادات في موازنة 2011 يوضح أن مساهمة الإيرادات النفطية لا تزال تشكل المصدر الأهم في إجمالي الإيرادات إذ بلغت مساهمة الإيرادات الأخرى وبضمنها مبيعات النفط 94.13% من إجمالي الإيرادات في حين بلغت مساهمة جميع المصادر الأخرى 5.86% وكما يلي:

- الضرائب 2.93%.

- المساهمات الاجتماعية 0.1%.

- إيرادات أخرى 1.52%.

بيع الموجودات غير المالية 1.31% الموازنة العامة للسنة المالية 2011 (جدول،

(أ)

هذا يعني أن الموارد التي تأتي من التداول ويعاد ضخها مرة أخرى الى التداول قليلة ولا تزيد نسبتها على 4.34% وهو إجمالي مساهمة الضرائب والمساهمات الاجتماعية وبيع الموجودات غير المالية، أما النسبة الباقية وهي 95.65% أي مجموع مساهمة النفط والمنح فهي أموال تضخ لأول مرة في الاقتصاد وتمارس دورها في مجرى العملية الاقتصادية، وإذا عدنا إلى معادلة التبادل وهي:

$$ن س = م ت \dots\dots\dots (1)$$

وحاولنا الاستعانة بها في تتبع المجريات الاقتصادية في العراق خلال مدة البحث،

ومن المعادلة أعلاه نجد أن:-

$$\dots (2) \quad م = \frac{ن س}{ت}$$

من المعادلة (2) يمكن تحديد أثر التغيرات في كمية النقود (ن) على المستوى

العام للأسعار (يحيى، 2001: 65)

$$م = \frac{ن س}{ت}$$

من هذه المعادلة يتضح أن الزيادة المضطربة في حجم الانفاق العام في العراق تعود بآثار سلبية على المستوى العام للأسعار (م) إذ إن هذا الارتفاع الواضح في حجم النفقات العامة يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية (ن)، علماً أنه تم افتراض ان حجم الانفاق العام إنما يأتي من تخصيصات الموازنة العامة للدولة بسبب عزوف الكثير من القطاعات عن المساهمة في ردف السوق بانفاق جديد وذلك بسبب التخوف من حالة السوق غير المستقرة وهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار ناتج بسبب السهولة الفائضة من جهة ومن تراجع حجم الناتج المحلي الصافي (أو حجم المعاملات) من جهة ثانية وذلك بسبب تردي العوامل الفاعلة في مستوى الناتج المحلي (4).

ربما أمكن توضيح العلاقة بين حجم النفقات العامة والمستوى العام للأسعار من خلال الجدول الآتي:

جدول(3): اجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات تغيراتها السنوية.

السنة	إجمالي الإيرادات العامة (مليون دينار)	معدل تغير الإيرادات العامة %	إجمالي النفقات العامة (مليون دينار)	معدل تغير النفقات العامة %	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 100=1993	معدل التضخم السنوي %
2005	28958608	.	35981168	.	12073.8	37
2006	45392304	56.7	50963161.4	41.6	18500.8	53.2
2007	42064530.3	(7.3)	51727468	1.5	24205.5	30.8
2008	50775081.2	20.7	59861973.5	15.7	24851.3	2.7
2009	50408215.8	(0.72)	69165523.8	15.5	24155.1	(2.8)
2010	61735312.5	22.5	84657467	22.4	29614.2	18.4
2011	80934790.5	31.1	96662766.7	14.2	38528,-	23.1

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدولين (1) و(2).

من الجدول (3) يتضح أنَّ العلاقة بين إجمالي الإيرادات العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلك علاقة طردية قوية جداً، إذ ظهر من خلال التحليل الإحصائي أنَّ معامل الارتباط بينهما يساوي (0.963). كما اتضح كذلك أنَّ العلاقة بين إجمالي النفقات العامة والرقم القياسي لأسعار المستهلك هي علاقة طردية قوية جداً إذ ظهر من خلال التحليل الإحصائي أنَّ معامل الارتباط بينهما يساوي (0.947) لذا يمكن الاستنتاج ان تزايد النفقات العامة يؤدي الى تصاعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

كما اتضح كذلك أنَّ العلاقة بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات العامة هي علاقة طردية قوية جداً، إذ ظهر من خلال التحليل الإحصائي أنَّ معامل الارتباط بينهما يساوي (0.969) مما يؤكد أنَّ النفقات العامة تعتمد اعتماداً قوياً، على الإيرادات العامة أكثر من اعتمادها على القوة السيادية للدولة، إذ إنَّ الإيرادات العامة لا سيما بعد عام 2003 هي إيرادات حقيقية ناتجة من زيادة تصدير النفط الخام مما مكن الدولة من زيادة نفقاتها العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. اتضح أنَّ النفقات العامة هي إحدى المتغيرات التي تستقطب اهتماماً كبيراً من المحللين الاقتصاديين والسياسيين لما لها من انعكاسات على متغيرات أخرى.
2. يبدو أن هناك قنوات تشريعية تساهم في ارتفاع حجم النفقات العامة إذ هناك تأكيد على وجوب رفع نسبة التنفيذ من التخصيصات الاستثمارية كما تذهب إلى ذلك المادة (11) الفقرة (4) من قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011 التي افترضت تنفيذ ما لا يقل عن (75%) من التخصيصات الاستثمارية والا تسحب الثقة من الوزير أو رئيس الجهة غير مرتبطة بوزارة ، وعلى الرغم من أهمية مثل هذا التأكيد على نسب التنفيذ الا أنه يبدو غير كاف إذ انه يفترض أن لا تحدد التخصيصات الا بعد تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والشروط الهندسية الخاصة بكل مشروع والا فإن انفاق التخصيصات المالية سيكون كفي وذلك لمجرد انفاق التخصيصات المالية مما ينتج عنه زيادة حجم النفقات العامة كما درجت على ذلك الكثير من دوائر الدولة لعهود طويلة إذ يزداد انفاق الاموال في نهاية كل سنة مالية.
3. واتضح ان النفقات العامة تعتمد على متغيرات أساسية. أهمها القدرة السيادية للدولة وإجمالي الإيرادات العامة.
4. ومن البحث تبين أن النفقات العامة في العراق تعتمد اعتماداً أساسياً على قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة التي تعتمد بدورها على تصدير النفط الخام، لذا نجد أن الموازنة العامة للدولة تأخذ بعين الاعتبار سعر برميل النفط الخام المتوقع، واستناداً على ذلك السعر تحتسب الإيرادات المتوقعة ومن ثم النفقات العامة التي تحدد على أساسها.
5. واتضح أنَّ للنفقات العامة في العراق آثاراً ايجابية وأخرى سلبية على مستويات الأسعار، أما الآثار الايجابية فتتمثل بأنها تمكن الدولة من الانفاق على السلع العامة لاسيما الحنطة والرز ومفردات البطاقة التموينية الأخرى والخدمات العامة الأخرى لاسيما الصحية مما يسهم في الاستقرار النسبي لمستويات الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية، وأما الآثار السلبية فتتضح من خلال غياب أو ضعف برمجة المشاريع المنفذة مما يجعل كثرة المشاريع المنفذة تؤدي إلى ضخ سيولة نقدية في التداول تؤدي ارتفاع مستويات الأسعار.

6. ويبدو أن هناك حلقة مفرغة تفعل فعلها في الاقتصاد العراقي وذلك لأن الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار يدفع في كثير من الأحيان الحكومة إلى زيادة النفقات العامة والتي ستؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وهلم جرا.
7. ومن العوامل الفاعلة في تزايد كلاً من النفقات العامة ومستويات الأسعار هو الفساد المالي والإداري، إذ إن حجم هذا الفساد كبير جداً في العراق خلال مدة البحث إذ أدرجت المنظمات المهتمة بمتابعة الفساد المالي والإداري في مختلف الدول عام 2008 العراق ضمن المرتبة الثانية الأكثر فساداً في العالم (w.alrafidayn.com).
8. واتضح من البحث كذلك أنّ حجم النفقات العامة في العراق في ارتفاع متواصل وهو يتفق مع التحليلات النظرية لمجرى سير النفقات العامة.
9. يتضح من متابعة مجريات النشاطات الاقتصادية أن هناك توسعاً في النفقات العامة على الخدمات العامة لاسيما على تبليط الشوارع وإكساء الأرصفة وخدمات التنظيف وشراء مختلف المعدات والآلات والمواد الخاصة بالحصة التموينية إلا أنه مما يلاحظ من نتائج ذلك هو:

- إعادة تنفيذ بعض هذه الأعمال لأكثر من مرة.
 - تكرار استفادة كثير من المسؤولين الحكوميين من فرصة الحج والإيفادات الأخرى.
 - المبالغة في قيمة الكثير من السلع والخدمات التي تشتريها دوائر الدولة.
- مما ينتج عن ذلك تضخم حجم الأموال العامة التي تدفع لأجل الحصول على هذه السلع والخدمات.
10. واتضح كذلك من مجريات هذا البحث أنّ النفقات العامة في العراق لها تأثير واضح في ارتفاع مستويات الأسعار.

التوصيات:

1. ينبغي على الحكومة القيام بجهد لأجل تفكيك الحلقة المفرغة التي تنجم عن الآثار المتبادلة بين ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة النفقات العامة بما يؤدي إلى تقليل كلا المتغيرين في آن واحد.
2. يتضح من خلال المؤشرات الواردة في الموازنات العامة ومن متابعة مشتريات الدوائر الحكومية المختلفة أن هناك تزايداً في مشتريات هذه الدوائر من مختلف السلع العامة

- لاسيما الأثاث مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، لذا ينبغي إحكام السيطرة على هذه المشتريات بما يؤدي إلى المساهمة في استقرار مستويات الأسعار.
3. من الأمور الهامة في استقرار مستويات الأسعار قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها مواجهة الفساد المالي والإداري لكونها ذات تأثير واضح في ارتفاع مستويات الأسعار.
4. ومن متابعة إجمالي النفقات العامة يتضح أنها في تزايد مستمر طيلة مدة البحث، كما يتضح كذلك أن حصة النفقات الجارية تفوق النفقات الاستثمارية، ولما كانت النفقات الجارية ذات أثر واضح في التداول وفي مضاعف الاستثمار (investment multiplier) لذا فإن لذلك انعكاس على مستويات الأسعار، لذا ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف تخفيف أثر النفقات العامة على المضاعف ومن ثم على مستويات الأسعار لاسيما وان هناك انخفاضاً في الإنتاج المحلي وميل التجار إلى رفع أسعار السلع المستوردة.
5. ونظراً لانخفاض القدرة على تنفيذ المشاريع كما توضحها الأرقام الخاصة بتنفيذ الموازنات الخاصة لكثير من المحافظات، إذ وردت إشارات أنّ هناك محافظات لم تستطع إنفاق سوى 2.6% من الموازنات الخاصة بها، لذا ينبغي الالتفات إلى ذلك وتقليل حجم الموازنة العامة ومحاولة الاستفادة من فائض الأموال في تسديد ديون العراق وفي الاستثمار في مجالات منتجة مما له أهمية في:
- أ- المحافظة على موارد البلد وعدم إنفاقها في مجالات غير إنتاجية.
- ب- عدم السماح لأثر مضاعف الاستثمار لكي يمارس دوره في إقتصادات دول أخرى وليس في الاقتصاد العراقي.
- ج- المساهمة في إستقرار مستويات الأسعار.
6. ونظراً لإنخفاض قدرة الكثير من القطاعات المحلية على التنفيذ لذا فانه يستحسن الإستعانة بالشركات العالمية المعروفة لغرض تسريع إنجاز المشاريع الإقتصادية والخدمية مع المحافظة على إشراك العمالة العراقية في التنفيذ لإجل تقليل البطالة من جهة وتدريب هذه العمالة من جهة أخرى.
7. ونظراً لإتساع حجم النفقات العامة كما اتضح من البحث، فان الإختلالات الهيكلية بدأت تتزايد في الإقتصاد العراقي، إذ أن الكثير من العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي بدأت بالتحول نحو قطاع الخدمات وقطاع المقاولات بسبب المخاطر الكثيرة التي تتناوب

القطاعين الزراعي والصناعي لاسيما المنافسة الأجنبية وزيادة ربحية قطاع الخدمات وسرعة دوران رأس المال فيه مما ينبغي الإلتفات إليه لاسيما في توجيه المزيد من النفقات نحو القطاعين الزراعي والصناعي وفي إيلاء الريف العراقي والبوادي النفقات المناسبة من أجل تثبيت ما تبقى من سكنة هذه المناطق وعدم نزوحهم نحو المدن من جهة أخرى.

8. عند الوقوف على حجم النفقات العامة وملاحظة إرتفاع هذا الحجم سنة بعد سنة بعد أخرى ومقارنة ذلك مع الإنتاج القومي الصافي في القطاعات المختلفة ماعدا إنتاج النفط لإتضح تضائل مساهمة هذه القطاعات في الناتج القومي الصافي، مما يعني أن قسماً من هذه النفقات تتم على رصيد الأجيال القادمة، لذا ينبغي ملاحظة حصة هذه الأجيال من الناتج وعدم الإسراف في الإنفاق على حسابها لاسيما إذا علمنا أن النفط ثروة ناضبة.

المصادر

1. الجنابي، طاهر. (1990). دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد.
2. الجهاز المركزي للإحصاء. (2009). العراق: أرقام ومؤشرات العراق 2008. الجهاز المركز للإحصاء. العراق.
3. جون، د. سوليفان. (2005). مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE).
4. سيد علي، عبد المنعم. (1986). اقتصاديات النقود والمصارف. الجزء الأول: الطبعة الثانية، مطبعة الديواني، بغداد.
5. الصكبان، عبد العال. (1967). علم المالية العامة- الجزء الأول. الطبعة الثالثة، دار الجمهورية- بغداد.
6. قوانين الموازنة الفدرالية للعراق للسنوات (2005-2011) المنشورة في الوقائع العراقية ضمن الاعداد:

3996	17 آذار	2005م
4016	2 شباط	2006م
4036	12 آذار	2007م

4067 13 آذار 2008م

4117 13 نيسان 2009م

4145 22 شباط 2010م

4180 14 آذار 2011م

7. نايف، عبد الجواد. (1983). اقتصاديات المالية والسياسة المالية. مطبعة الجامعة- بغداد.

8. يحيى، وداد يونس (2001). النظرية النقدية (النظريات، المؤسسات، السياسات). دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل.

9. Campbell, R. M. and Stanley, L. B. (2002). Economics, Principles, Problems, and Policies. 15th ed., /McGraw- Hill Companies.

10. David, C. C. (2008). Economics. 7th ed., McGraw- Hill Companies.

11. Mankiw, N. G. (2001) Principles of Economics. 2nd ed., Harrcourt College publishers.

12. www.alrafidayn.com.2009-o5-26.